



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 اوت 1995 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية

قسم علوم اقتصادية

العنوان:

تقلبات اسعار النفط و تأثيراتها على الاقتصاديات النفطية

- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت اشراف الاستاذة:

سلامة وفاء

من اعداد الطالبة:

لعمامرة منيرة

لجنة المناقشة:

اسم و لقب الاستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
سلامة وفاء	مشرف	استاذ محاضر قسم (ا)	جامعة 20 اوت سكيكدة
لشهب مسعود	رئيس	استاذ محاضر قسم (ا)	جامعة 20 اوت سكيكدة
صيد فاتح	ممتحن	استاذ محاضر قسم (ا)	جامعة 20 اوت سكيكدة

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز تاثير الاسعار النفطية على استقرار الاقتصاد الجزائري , و ابراز مكانة هذا القطاع بالنسبة له .

ارتكزت الاشكالية الرئيسية المتعلقة بمدى تاثير تقلبات اسواق النفط على الاقتصادي الجزائري خلال سنوات 2010 / 2018 .

و لقد توصلت الدراسة الى ان السعر النفطي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات , وان الجزائر دولة ريعية نفطية يتاثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرا على الاسعار النفط .

الكلمات المفتاحية : اسعار النفط, الاقتصاد الجزائري, التقلبات.

Cette etude a pour ibjectif de mettre en les cours du petrol sur la stabilite de leconomie algerien et de metr en evidence la situation de ce secteur par raport a elle .la prinsipal problematique concernait l'ampleur de l'impact des fluctuatiin des prix du petrol sur leconomic algeren et qand les flotuation des prix du pertol sur la criiaance ecinimiq au cour des annees 2010/2018 ont été abordi letud indiq que le peix du petrol est detrmin sur la bas dun ensemble de determinat et que lalgie est un pays rentri du petrol dont leconomic est affcte !

Les mots cles : cour petrol ; economic algerene ;fluctuation

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله تعالى نحمده و نستعينه الذي قدرني ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و حبيبنا المصطفى "محمد صلى الله عليه و سلم" و اجمعنا معه في الفردوس الاعلى .

كما نحمد على الهمة الصبر طيلة مشواري .فكان لي العون منه فنعم المولى ولا يسعني و انا اضع بحثي هذا الا ان اتقدم بالكر الجزيل و عظيم الاستنان الى كل من ساعدني في اعداد هذا العمل خاصة الدكتورة المشرفة (سلامة وفاء) التي تفضلت بالاشراف على هذه المذكرة و لم يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات القيمة .

و اشكر كذلك اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقسم هاته المذكرة كما اتوجه بجزيل الشكر الى كافة الاساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وخاصة اساتذة العلوم الاقتصادية و الطلبة الكرام .

كما اتقدم بالشكر و العرفان الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد .

و في الاخير اسال الله عز و جل ان يجعل عملي هذا خالصا لوجهه و مقبولا عنده و صلى الله على سيدنا محمد و على اله و اصحابه التابعين له الى يوم الدين.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

اهدي ثمرة جهدي الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما و الى كل العائلة الكريمة كبرها و صغرها الى كل طالب علم اسال الله التوفيق و السداد الى كل زملائي و اصدقائي من قريب او من بعيد الى كل من ساندني في هذه المذكرة .

منيرة

دفعة 2021

الفهرس:

	ملخص
	شكر و تقدير
	اهداء
	قائمة الجداول
ا	مقدمة
	الفصل الاول: مدخل عام لاقتصاديات النفط
3	تمهيد
4	المبحث الاول: ماهية الثروة النفطية
5	المطلب الاول: تاريخ النفط
7	المطلب الثاني: تعريفه و استخداماته
7	المطلب الثالث :اهمية النفط
9	المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد النفطي
9	المطلب الاول: ماهية الاقتصاد النفطي
12	المطلب الثاني : الفاعلة النفطية
14	المطلب الثالث : السوق النفطية و الفاعلون
19	المطلب الرابع : السعر النفطي و العوامل المؤثرة فيه
31	المبحث الثالث: دراسات سابقة + القيمة المضافة
37	الفصل الثاني : اسس الاقتصاد النفطي و اثر السعر على الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر -
39	تمهيد
39	المبحث الاول : النفط و الاقتصاد الجزائري
42	المطلب الاول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات
44	المطلب الثاني : الامكانيات النفطية الجزائرية
50	المطلب الثالث: اهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري
50	المبحث الثاني : تقلبات اسعار النفط و اثرها على الاقتصاد الجزائري
53	المطلب الاول: اثر تقلبات اسعار النفط على التوازنات الداخلية
58	المطلب الثاني: اثر تقلبات اسعار النفط على التوازنات الخارجية
62	المبحث الثالث : الاجراءات و السياسات التي اتخذتها الجزائر لمعالجة ازمة النفط
63	تمهيد
65	المطلب الاول: تنويع الصادرات خارج المحروقات
66	المطلب الثاني : حتمية التنويع الاقتصادي الجزائري

70	خلاصة
71	خاتمة
73	قائمة المراجع

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال فترة (2019/2010)	42
2	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال فترة 2019/ 2010	43
3	تطور الصادرات النفطية للفترة 2019 /2010	44
4	مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات (2018/2010)	45
5	مساهمة قطاع المحروقات بما فيها النفط الخام الناتج الداخلي الخام (2010/) (2018)	46
6	تطور الميزانية العام في الجزائر سنة (2018/2011)	47
7	تقلبات اسعار النفط و اثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة :(2018/2010)	50
8	اثر تقلبات اسعار النفط على نصيب الدخل الفردي	52
9	تقلبات اسعار النفط و اثرها على النفقات العامة	55
10	تقلبات اسعار النفط و اثرها على اجمالي الصادرات خلال الفترة 2018/ 2010	56
11	تقلبات اسعار النفط و اثرها على الواردات الاجمالية خلال فترة 2019/ 2010	57
12	تقلبات اسعار النفط و اثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة :2018/2010	58
13	تقلبات اسعار النفط و اثرها على متوسط صرف الدينار مقابل الدولار 2018/ 2010	60
14	يبين تقلبات اسعار النفط و اثرها على متوسط سعر صرف الدينار مقابل الاورو	61

مقدمة

مقدمة:

لقد كان النفط لايزال المصدر الاساسي للطاقة ,فقد استعمله الانسان منذ زمن طويل بصورة محددة مع التطور التكنولوجي و اصبح له اثرا كبيرا في تشكيل معالم خريطة الاقتصادية العالمية يكونه سلعة نادرة و محددة و الصناعة الاولى في العالم و يعد شريان الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي و التطور التكنولوجي , و هذا من خلال تعدد استخداماته و هميته و اصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و اقتصاد يدرسها لكونها سلعة استراتيجية هامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها رغم تميزها بالنظوب.

الاقتصاد النفطي يهتم بدراسة مختلف النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعة واحدة او صورة متعددة و التطرق الة مختلف مراحلها .

و هذا لا يتاثر سوق النفط بقوانين السوق فقط بل بجمللة السياسات و الاستراتيجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة ,لذلك اسعار النفط دائما في تذبذب مستمر و لهذا حدوث صدمة نفطية واحدة تكفي لتشل اقتصاديات قائمة و حركة فاعلة في الاقتصاد و يؤدي ذلك الى حدوث تمزق في العلاقات الاقتصادية الدولية,و خاصة الدول المنتجة و المستهلكة للنفط .

و تعمدت الجزائر منذ الاستقلال على ريعها النفطي في مسيرتها التنموية ,و تسعى الى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استقلال هذه الثروة,و ربما يتماشى مع سياستها التنموية و اهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني ,اذ ان معظم التغيرات التي تحدث في سوق النفط ستنعكس حتما على اسعار النفط الصعود او الهبوط و الذي سينتج عنه حالة عدم استقرار في الاقتصاد الوطني.

و من هذا المنطق جاءت هذه الاشكالية :

- مامدى تأثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ؟

من هذه الاشكالية طرح التساؤلات التالية:

1/ ماهو النفط؟ و ماهي مكانته في الجزائر؟

2/ ماهي العوامل التي تؤثر في سوق النفط ؟

3/ كيف تؤثر اسعار النفط على الاقتصاد الوطني؟

و للاجابة عن هذه التساؤلات التالية نحتاج لوضع الفرضيات التالية:

1- يعتبر النفط سلعة استراتيجية في العالم لكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي, و يعتبر الربيع الذي

يعتمد عليه الجزائر في تلبية و تغطية اهدافها و سياستها التنموية .

2- تعتبر الصناعة النفطية صناعة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية .

3- يتأثر السعر النفطي بتقلبات السوق النفطية و الذي ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الوطني لكونه

العائد الاول في حم الصادرات النفطية الجزائرية .

مبررات اختيار موضوع الدراسة :

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع الى :

- ان الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع , و ان اي انخفاض ينعكس

بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى.

- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس مجال الاقتصاد .

- تنمية المعارف الشخصية حول هذا الموضوع .

اهميته الدراسة:

تكمن اهمية دراستنا في معرفة اسباب تقلبات اسعار النفط و الاثار التي تخلفها على الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال :

- التعرف على محددات اسعار النفط باعتباره من اهم المؤشرات التي تؤثر على التجارة و النمو الاقتصادي العالمي و تحسين رفاهية الشعوب.
- اهمية القطاع النفطي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و مدى تاثر مختلف القطاعات الاقتصادية به.
- كما تكمن اهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على احد القضايا المهمة و الاساسية في مختلف دول العالم وخاصة الجزائر باعتبارها دولية بترولية .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذا الموضوع الى :

- اظهار مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري .
- اظهار ما مدى تاثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض و ارتفاع اسعار النفط.
- محاولة ايجاد مصادر للثروة في الاقتصاد الجزائري بعيد عن قطاع النفط .

المنهج المستخدم:

للاجابة على الاشكالية و الالمام بمختلف جوانب الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالاقتصاد النفطي و العوامل المؤثرة فيه و من ثم تحليل مختلف المعطيات لبيان تاثير التذبذب في اسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية .

تقسيم البحث:

في الفصل الاول تطرقنا الى مدخل علم لاقتصاديات النفط و تناولنا فيه ثلاث مباحث , المبحث الاول النفط و الاقتصاد الجزائري و المبحث الثاني تقلبات اسعار النفط و اثرها على الاقتصاد الجزائري و المبحث الاخير الاجراءات و السياسات التي اتخذته الجزائر لمعالجة ازمة النفط.

الفصل الاول: مدخل عام لاقتصاديات النفط

تمهيد :

عرف النفط منذ ظهوريه بكونه مورد مهم و اساس لانتاج الطاقة في العالم و ثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتبارها الصناعة الاول و ذلك بتعدد مشتقات و مميزات هذه السلعة التي تنتج عناه في العالم و التي تقوم عليها كل الصناعات فالانسان منذ ان عرف هذه المادة الخام لم يتطع الاستغناء عنها و ذلك من خلال ماتلبي له من حاجيات و ما توفر له متطلبات الحياة او من خلاله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي .

بتطور العصور اصبح لهذه المادة الخام اقتصاد بكونه علم قائم بذاته يدرس النذرة يكون البترول مادة ناتجة غير متجددة , و يسعى الى تلبية حاجات المجتمع منه و سوق ينظم عمليات تتبادل هذه السلعة و تعرف اسعاره بتغيرات المستمرة على مر الزمن و ذلك لعدة اسباب قد تكون اقتصادية او سياسية ,من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه الثروة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الثروة النفطية .

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد النفطي

المبحث الثالث: دراسات سابقة و القيمة المضافة

المبحث الاول: ماهية الثروة النفطية

يعتبر النفط في الوقت الحالي اهم مصدر للطاقة في العالم بالنظر لوفرتة النسبية و سهولة استغلاله وملاءمته لتكنولوجيا المتقدمة حاليا , سنحاول ابراز مفهوم النفط من خلال التطرق الى موجز تاريخي للنفط و تعريفه و استخداماته و اهميته .

المطلب الاول : تاريخ النفط

ا/ اصل النفط :

نشأ النفط خلال العصور الجيولوجية القديمة في الغابات التي كانت متكاثرة في بعض انحاء الارض ,العضيات البحرية بلانكتون و النباتات المائية , ووقوع تلك المواد العضوية تحت طبقات من الارض و زيادة الضغط و تحولت مع مرور ملايين السنين الى نفط ¹.

ب/ تاريخ النفط:

عرف الانسان النفط منذالاف السنين و ذلك من خلال المراحل التالية:

- تم حفر اول بئر للنفط في بوججار في القرن الرابع ميلادي او قبل ذلك و كان يتم ابراق النفط لتبخير الماء المالح لانتاج الملح , و بحلول القرن العاشر تم استخدام انابيب الخيزران لتوصيل الانابيب لمنابع المياه المالحة .
- في القرن الثامن ميلادي كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام الغاز, الذي كان يتم احضاره من ترشحات النفط في هذه المنطقة و في القرن

¹ نصري ذياب خاطر ,جغرافية الطاقة, الجنادرية للنشر و التوزيع , الطبعة الاولى , 2011,ص 46.

التاسع ميلادي بدأت حقول النفط في باكو, اذربيجان بانتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة.¹

- وقد تم اكتشاف اول بئر لـنفط في الولايات المتحدة الامريكية عام 1816 م عندما كان بعض الافراد يقومون بالحفر بحثا عن الماء في ولاية فرجينيا.²

- وفي سنة 1859 قام المهندس الامريكي " ادوين دريك " بحفر اول بئر في المنطقة "اويل كريك" بالولايات المتحدة الامريكية و ذلك من اجل انتاج النفط ثم تتبعها كل من بولندا وكندا و رومانيا في عام 1860 ثم البيرة في عام 1863, ثم مصر التي تعتبر اول دولة في الشرق الاوس ثم الكشف بها عن النفط و ذلك بمنطقة جسة عام 1868.

في حين تم اكتشاف النفط في ايران في اوائل القرن العشرين عام 1908 و في العراق عام 123 و السعودية 1936.

و عند بداية القرن التاسع عشر ,ازدادت اهمية النفط و ذلك لاستعماله كأداة لتشحيم الالات و الماكينات التي ظهرت و تطورت منذ مطلع هذا القرن.³

المطلب الثاني : تعريف النفط و استخدامه

اولا: تعريف النفط :

ان كلمة النفط او البترول و هي لاتينية الاصل تتكون من مقطعين الاول الصخر و الثاني الزيت و يعني زيت الصخر او ما يطلق عليه النفط او البترول يتميز النفط الخام باللون البني الغامق او الاسود ذات البريق الاصفر الذهبي و تختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان الى اخر او من بين حقول

¹ الرجع نفسه ص 46 .

² علي احمد هارون ,اسس الجغرافية الاقتصادية ,دار الفكر العربي ,مصر 2003 ص 483 .

³ نبيل جعفر عبد الرضا "اقتصاد النفط " دار احياء التراث العربي ,بيروت ,2011 ص 14.

الى اخر و تكون في المتوسط حوالي 0,835 جم/سم مكعب اما القبة الحرارية للزيت الخام تتراوح فيما بين 10400 - 10900 سعر/كجم و يحتوي الزيت الخام المتوسط ما بين 82,87 % من عنصر الكربون و 1% هيدروجين و حوالي 1% اوكسيجين و باقي المكونات في معظم الاحيان تكن من الكبريت و النتروجين .

و يوجد النفط الخام عادة اما في الفراغات بين حبيبات او رسوبات الصخور الرسوبية او في الشقوق او نفاس الكسور المنطقية و التي تكونت بفعل العمليات اللاحقة لعمليات الترسيب , و يكون النفط في الحالة السائلة او النصف صلبة و يحتوي النفط الخام و تجمعاته بالمصائد المكثفة على غازات هيدروكربونية ذائبة او مصاحبة او الاثنين معا و هو يطفو دائما فوق المياه المصاحبة له في المصيدة النفطية كثافته المنخفضة نسبيا .¹

ب/ استخداماته:

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها:²

- الاستخدامات الطبية :

يستخدم هذا الزيت بعد اضافته المواد الاخرى اليه كزيت الاطفال فالولايات المتحدة الامريكية و في انجلترا و كندا و يستعمل كذلك للعناية .

¹ عبد المقننر عبد العزيز " البترول و طرق اكتشافه " دار الفكر الاردن . 2008 ، ص 23.
² محمد محروس اسماعيل " اقتصاد البترول و الطاقة " ط 1 . دار الجامعات المصرية . ص 51.

- الاستخدامات في الطب البيطري:

يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان كما يستخدم في تطهير ارجل الطيور كالبط و الاوز و الدجاج لمنع اصابتها من الفطريات , كما يستخدم في علاج التهابات ووقاية الاخشاب من السوس.

- الالات الميكانيكية و الاجهزة الكهربائية :

يستعمل الزيوت المعدنية كمول حرايري حيث انهعازل للتيار الكهربائي و يعمل على ابعاد الماء و الهواء لذلك يستخدم كثيرا من الحولات الكهربائية العشوائية .

- الاستخدامات الوقائية:

نظرا لان زيت البترول لا يشغن الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية اوتغمس فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول , كذلك الحفاظ على الادوات اليدوية المعدنية و الاسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى و الاكسدة.

المطلب الثالث: اهمية النفط

غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية لم يسبق له مثيل , حيث اصبح الرمز الاساسي لتقدم الاقتصادي في اي بلد , نظرا لاهميته و جميع المجالات و التي

نبرزها فيما يلي ¹:

¹ ماجد صيد رقابقية فاطمة الزهراء , " رؤية استشرافية لتحول الاقتصاديات العربية النفطية من الريعية الى التنوع الاقتصادي " ,مراكلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي الثاني ,حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات ,جامعة اكلي محند اولحاج , البويرة , الجزائر, 29 و 30 نوفمبر 2016 ص4.

1/ الأهمية الاقتصادية للنفط:

- يلعب النفط مصدرا كبيرا في القطاع الانتاجي و التنموي للدول المستهلكة و المنتجة على حد سواء .
- النفط مصدر لارادات المالية خاصة لدى دول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط في الدخل الوطني.
- يعتبر النفط اهم سلعة في التبادل التجاري
- للنفط دور كبير في تنشيط الاسواق المالية حيث توجد بورصات نفطية كبيرة يتم التداول فيها بالعقود النفطية .
- كما ان القطاع النفطي دور في تشغيل اليد العاملة من خلال الشركات النفطية الكبيرة .

2/ الأهمية السياسية :

- النفط عامل مؤثر على استقرار السياسي و ذلك من خلال محاولة الدول الصناعية الحصول عليها بأي شكل حتى بإقامة الحروب .
- النفط كسلاح ضغط: و ذلك من خلال استعماله من الدول العربية المنتجة له كسلاح ضغط في حرب 1973 كما استعملته المنظمات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لفرض عقوبات اقتصادية كتلك التي فرضت على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

3/ الأهمية العسكرية :

- اذ يعتبر سبب من اسباب نشوب الحروب في العصر الحديث و ذلك من اجل السيطرة عليه.

المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد النفطي

يعد الاقتصاد النفطي العلم الذي يدرس هذه المادة الخام بكونه تتصف بالندرة و كيفية تلبية حاجات العام منها :

المطلب الاول : ماهية الاقتصاد النفطي

1/ تعريف :

يعتبر موضوع علم الاقتصاديات البترول في العلوم الاقتصادية الحديثة و المعاصرة و كانت البداية منذ فترة اواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين و هي الفترة التي اعقت استغلاله بصورة واسعة و ظهور مركز قوة و اهمية و تاثير الثروة البترولية في مجال الشؤون السياسية و العسكرية و على النطاق الدولي .

و بعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع و ازداد الاهتمام بدراسة و تحليل مركز و اثار البترول اقتصاديا و اجتماعيا و تكنولوجيا و على الاقتصاد الدولي او الاقليمي او التخلي على حد سواء.

ان موضوع الاقتصاد البترولية يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية و احيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية او الفرعية و ذلك لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الانسا الواعية و الهادفة و المتعلقة بالثروة و تحويلها الى منتجات سلعية تشبع و تلبية حاجات الانسان اليها .

اي انه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي البترولي من انتاج وتوزيع و استهلاك السلع البترولية.¹

2/ مضمون الاقتصاد البترولي:

ان الاقتصاد البترولي يتضمن مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة في ايجاد و انتاج و توزيع و استهلاك السلعة البترولية سواء كانت سلعة واحدة او بصورة متنوعة و متصدرة , تمر بمراحل مترابطة و متكاملة مع بعضها البعض لتكوين مجموعة الاقتصاد البترولي و هي كالتالي :

• مرحلة البحث و التنقيب :

هي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية و الاعمال التطبيقية و في الجوانب الفنية و التكنولوجية و الاقتصادية و التكنولوجية و الهادفة نحو معرفة و تحديد الثروة البترولية سواء كانت من ناحية كميتها و انواعها و نوعيتها و موقعها الجيولوجي و الجغرافي و كذلك مدى سلامة و اقتصاد و استغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية .

• مرحلة الاستخراج و الانتاج البترولي :

و هي المرحلة الهادفة الى استخراج البترول الخام من باطن الارض و رفعه الى سطح الارض ليكون جاهزا صالحا لنقل و التصدير و التصنيع و الاماكن القريبة او البعيدة و في داخل المنطقة او البلدة او خارجه , و هذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة البترولية للاستغلال

¹ محمد احمد الدوري " محاضرات في الاقتصاد البترولي " ديوان المطبوعات الجزائرية , 1983 ص3.

الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية و التكنولوجيا و الانشائية كاستكمال حفر الابار البترولية الناجحة و تحديد عددها و جعلها صالحة للانتاج و الاستخراج و انشاء مختلف المعدات الميكانيكية و الابنية من مكائن و انابيب نقل و تنقية و صهاريج تنقية و تجميع .

- مرحلة النقل البترولي :

و هي المرحلة الهادفة الى نقل البترول الخام من مراكز الانتاج الى مناطق تصديره تتبعه قريية و داخلية و قد تكون بعيدة و خارجية .¹

- مرحلة التكرير و التصفية البترولية :

و هي المرحلة الهادفة الى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام الى اشكال من المنتجات الصناعة البترولية و المتنوعة و المعالجة لسد و تلبية الحاجات الانسانية اليها مباشرة او العمليات التصنيعية لمراحل صناعة لحقه متعددة .

- مرحلة التسويق و التوزيع:

و هي المرحلة الهادفة الى تسويق و توزيع البترول بصورته خاما او منتوجات بترولية و اماكن استعماله و استهلاكه القريية و البعيدة و على النطاق المحلي او الاقليمي او العالمي.

¹ محمد احمد الدوري 'مرجع سابق,ص 4.

• مرحلة التصنيع البتروكيميائية :

و هذه المرحلة الهادفة الى تحويل و تصنيع المنتجات السلعية البتروولية الى منتجات سلعية بيتروكيمياوية و مختلفة و متنوعة تعد بالمئات كالاسمدة الزراعية و المنظفات و المبيدات و الاصباغ و المواد البلاستيكية و الانسجة الصناعية ... الخ ان هذه المرحلة تضم عدد واسع و غير محدود من نشاطات اقتصادية و صناعية مهمة و حيوية في مجمل الاقتصاد الوطني و العالمي .

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

اولا : تعريف الصناعة النفطية

تعرف على انها مجموعة النشاطات او العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بايجادها خاما و تحويل ذلك الى منتجات سلعية صالحة للاستعمال و الاستهلاك المباشر او غير مباشر من قبل الانسان.¹

ولقد اصبح شائعا و معروفا لدى الاشخاص المختصين في الاقتصاد و كذلك هيئة الامم المتحدة من التميز و التفريق بين الصناعات المختلفة و بصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية .

- الصناعة الاستخراجية : تهدف الى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الارض و تسويقها بعد اجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز او تنقية او

تعبئة .²

¹ امينة مخلفي ,محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البتروولي , الجزء الاول , ورقة,الجزائر, 2013 ص19.
² محمد اجمد الدوري, مرجع سابق,ص 106.

- الصناعة التحويلية

فهي تهدف الى تحويل تلك المواد الاولية الى اشكال اخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الاغراض الانتاجية او الاستهلاكية لهذا فان الصناعة البترولية تكون على عدة مراحل و انواع مختلفة و هي تجمع الصناعة الاستخراجية و الصناعية التحويلية و حالاتها مراحل الصناعة متكاملة فالصناعة البترولية تشمل انتاج البترول و الغاز و التكسير و التسويق و التوزيع و كذلك الصناعات المرتبطة بها .

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية :

من اهم خصائص الصناعة النفطية التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الصناعية الاخرى هي¹:

1. تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس اموال كبيرة من اجل استغلال الثروة النفطية , بحيث تكون متفاوتة من منطقة الى اخرى بسبب تباين مكان تواجد النفط .
2. تقوم الصناعة النفطية على وسائل و معدات عمل و انتاج متطورة و معقدة و متقدمة فنيا و تكنولوجيا , الا انها تتسم بسرعة تغير و استخدامها مما يعني تغيير عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج الكميات المختلفة .
3. يعتمد النشاط الصناعي النفطي على العمل المركب اي العمل المتطلب مهارات و فنيات عالية و تدريب خاص و تحصيل علمي متقدم و عالي.

¹ امينة مخلفي, مرجع سبق ذكره ص 20.

4. تتميز بالتكامل الراسي , بحيث تتداخل مراحل انتاج النفط و يصعب احيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل و بعضها الاخر .

5. تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطر في معظم المراحل الانتاجية و خاصة مرحلة البحث و التقييم و ذلك بسبب اتعاب الاستثمار العالي و الفترات الزمنية الطويلة من دون تحقيق من وجود الثروة النفطية

6. ان العرض و الطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير .

7. ان المادة الاولية التي تقوم و تعتمد عليها الصناعة و النشاط البترولي هي مادة ناضجة و غير متجددة و الطبيعة اي ان حياة الصناعة البترولية و هي لفترات زمنية معلومة و محددة.

المطلب الثالث: السوق النفطية و الفاعلون

اولا : تعريف السوق النفطية :

هي السوق التي يتم فيها التعامل باهم مصدر من مصادر الطاقة و هو النفط , و يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب في الغالب بالاضافة الى العوامل الاقتصادية التي تتحكم هذه السوق هناك عوامل اخرى كالعوامل السياسية و العسكرية المناخية و تضارب المصالح من المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية الكبرى ¹.

¹ بوبكري رقية , عرجاوي نور اليقين , مدى تأثير تقلبات اسعار البترول الجزائري , مذكرة ماستر تخصص اقتصاد , جامعة قاصدي مرباحي , ورقلة و الجزائر 2012 / 2013 ص 12.

ثانيا: انواع الاسواق النفطية العالمية :

1/ الاسواق الفورية للنفط : و من امثلة هذه الاسواق :سوق سنغافورة بالشرق الاقصى سوق روتردام في اوروبا ..الخ . و هي عبارة عن الاسواق التي يحكمها قانون العرض و الطلب اذ يمكن اعتباره بمثابة سوق حر اي هو السوق الذي يتم فيه مواجهة عرض البائعين مع طلب المشتريين على البترول و ذلك قصد انهاء المعاملات في وقت محدد و معروف و عند سعر معين , كما ان الاسواق الفورية للنفط ليس لها مكان جغرافي مجد بدقة و يتم التعامل فيها لمدة 24 ساعة دون انقطاع¹ حيث لم يكن انطلاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للنفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تائيرا محسوسا في الاسعار المعلنة.

2/ الاسواق المستقبلية للنفط (الاجلة) :

عرفت الاسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات مثل بورصة نيويورك التجارية , مجلس شيكاغو التجاري , و عرفت هذه الاسواق قديما لكن في مجال السلع التي تتاثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية و تعتبر هذه الاسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تتعش الا في ظل الاسعار و تتميز بالتذبذب ز عدم الاستقرار و يمكن ان نميز نوعين في الاسواق الاجلة:

¹ حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوجة العربية,بيروت , الطبعة الاولى , 2006 , ص 247 , 284 .

السوق البترولية المالية الاجلة : و تتم فيها باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم اجله شهر للبترول الخام ,لان قواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في اجل ادناه 15 يوم.

ثانيا : الفاعلون في السوق البترولي :

1/ من ناحية الدول المنتجة للبترول:

- الاوبيك: تعد منظمة الدول المصدرة للبترول التي تاسست 1960 الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمي , حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل و وصل معدل انتاجها الى نحو 28 مليون برميل يوميا ما يعادل نحو 35% من الانتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل , و من المتوقع ان يرتفع انتاجها ليصل نحو 65 مليون برميل يوميا عام 2030 .¹

- الدول المنتجة خارج اوبيك :بعد الانخفاض الذي عرفته اسعار النفط سنة 1988 شعرت الدول المصدرة للبترول و الغير اعضاء بمنظمة اوبيك بخطورة الوضع فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة لـ²نفط غير الاعضاء في الاوبيك الاجتماع في القاهرة 8 مارس 1988 بمشاركة مصر, المكسيك , انغولا , ماليزيا , و الصين كما شاركت كولومبيا مترددة اكدت هذه المجموعة انها تستطيع الوقوف مرقف المتفرج من السوق البترولية و ان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب اخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع

¹ مدحت العراقي ,ارتفاع اسعار النفط اسباب توقعات ,دراسة اقتصادية ,دار الخلدونية للنشر و التوزيع ,5 شارع مسعو محمد القبية القديمة , الجزائر , العدد الثامن من 2006 ص 19.

² ابراهيم : بلغة , سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية , مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , علوم اقتصادية 2014 ص 30.

الاويك و محاولة ضم اكبر عدد ممكن من المصدرين غير اعضاء ال هذا التنظيم التلقائي غير رسمي و الذي اطبق عليه اسم الدولة المستقلة المصدرة للبتروول .

- /2 من ناحية الدول المستهلكة للبتروول

الشركات العالمية للبتروول : سيطرت مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة البترولية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع و هي التي تتحكم في جانب كبير من الانتاج و النقل و التوزيع و التكرير و هي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الامريكية بالاضافة الى بريطانيا و هولندا و تملك اكثر من 70% من صناعات التكرير العالمية . و ان اكثر 50 % من

ناقلات البتروول في العالم .¹

و هذه الشركات هي :²

- اكسون

- جولف

- تكساسو

- موبيل اويل

- تشيفرون

- شل الهولندية

¹ كمال باطور فتحي خدرية : واقع الاقتصاد الجزائري من قبل تقلبات اسعار البتروول الفترة . 2000 / 2015 مداخلة مقدمة من الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاخ الاقتصادي في الدول النفطية , فضل انهيار اسعار المحروقات , جامعة اكلي محند اولحاج, البويرة , الجزائر يومي 29 / 30 نوفمبر 2016 ص4
² محمد الرميحي, النفط و العلاقات الدولية , كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب , الكويت , افريل 1982 ص 16/15.

- برينتش بيتروليوم و التي تملك الحكومة البريطاني نصف اسهمها و يملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا و خارجها .

منظمة الطاقة الدولية EIA:

انشأت المنظمة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل لسيطرة دول اوبيك على سوق النفط بشكل فعال في الفترة ما بين عامي 1970 / 1974 و تتكون المنظمة من 20 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبتروول.¹

و تتركز اهم أهداف المنظمة في ما يلي :²

- تقليل الاعتماد على الزيت من خلال التقليل من استخدام البترول و ايجاد بدائل اخرى و زيادة مستوى البحوث و التطوير في هذا المجال .
- تطوير نظام معلومات عن سوق البترول العالمية , بما في ذلك نظام التشاور مع شركات البترول العالمية .
- تجهيز دول المنظمة قد توقف امدادات البترول عن طريق احتياطي لدى الدول المستهلكة للبتروول .
- تخفيض حجم الطلب على البترول عن دول اوبيك سواء في الامر القصير او الطويل و ايضا زيادة جانب العرض عن طريق الاكتشافات البترولية الجديدة
- كما تقوم الدول المستهلكة للبتروول بفرض ضرائب بترولية تختلف تبعا للاعتبارات الداعية لغرضها , فالضريبة على البنزين تحقق حصيلة مالية تستخدم في تمويل البنية الاساسية لتمويل الخزينة العامة , و تفرض معدلات

¹ علي لطفي, الطاقة و التنمية في الدول العربية , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية , مصر 2008 ص 09 .

² نفس المرجع ص 10.

مقاومة على منتجات مختلفة لتأثير سلوك المستهلكين و تشجيعهم على التحول الى المصادر البديلة للطاقة .

المطلب الرابع: السعر النفطي و العوامل المؤثرة على اسعار النفط

اولا: تعريف سعر النفط:

يعرف سعر النفط على انه القيمة المادة او السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث ان مقدار و مستوى اسعار النفط يخضع و يتاثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية السياسية و طبيعة السوق السائد سواء في عرضه او في طلبه او الاثنين معا ¹.

و منه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطي لوجدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة .

ثانيا :انواع سعر النفط : هناك عدة انواع للسعر النفطي يمكن ابرازها فيما يلي:

1/ السعر المعلن: و هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية محسوبا بالدولار الامريكي , و قد ابتدا العمل بالسعر المعلن منذ 1980 عندما اعلنت شركة ستانراويل نيو جرسى عن سعر برميلها النفطي ثم استمر العمل بذا النوع من الاسعار داخل الولايات المتحدة الامريكية و خارجها , و المعروف ان الاسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تاتي في اطار السعر الرسمي المعلن.²

¹ خالدية بن عوالي : " استخدام العوائد النفطي : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص لقتصاد دولي , جامعة وهران 2 , الجزائر , 2015/2016 37.
² نبيل جعفر عبد الرضا , مرجع سبق ذكره , ص 103.

2/ **السعر الحقيقي:** و هو السعر الفعلي مخصوم منه المحسومات او التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري اي تحقيق نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب او تفادي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود و الحتميات .

3/ **سعر الاشارة او المعمول به :** يمكن ان يأخذ سعر الاشارة اتجاهين هما :¹

- ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقبل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر الحقيقي و بذلك يشمل سعر الاشارة النفطية الوسطى بين السعيرين . و يمكن التوصل الى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط و الدولة المستوردة كما جعل الجزائر و فرنسا سنة 1965.
- يعني سعر الاشارة سلة النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او اشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب او بعد درجة الكثافة من نفط الاشارة و نفوط الاشارة عديدة منها : النفط العربي , الخفيف , نفط الاوبيك و نفط عرب تكساس و نفط برنت و نفط بحر الشمال .

4/ **سعر الكلفة الضريبية :**

يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعولة للحصول على برميل او طن من النفط الخام او يساوي سعر التكلفة الضريبية كلفة الانتاج مضافا اليها عائد الحكومة (الضريبة + الريع) او اي مبالغ اخرى

¹ اميرة ادريس " تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية , دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 / 2014) , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص نفود و بنوك , جامعة ابي بكر بلقايد . الجزائر 2016/2015 ص 96.

تدفعها الشركات الحكومية المعنية , و تحصل الشركات المستقلة للنفط على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري له و يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على النفط و يمثل الاساس الذي تتحرك وفقه الاسعار .¹

5/ السعر الفوري او الادنى.

يقصد به ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في السوق الحرة او المفتوحة للنفط الخام. بدأ السعر الفوري بالظهور و النشاط بعد ان اخذت الاسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الاسعار في العالم و لاسواق الفورية عديدة منها:²

سوق روتردام سنغافورا .

السعر الفوري ليس ثابتا او مستقر بسبب ارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن بين ما يعرض و ما يطلب من السلعة البترولية .³

6/ الاسعار الاجلة او الاسعار صفقات الاجل الطويل:

و تعني الاسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الان على ان يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة .

¹ سيد احمد فتحي الخولي "اقتصاد النفط" ط1 1418 هـ 1997 م ص 63
² سالم عبد الحسين رسن , اقتصاديات النفط , دار الكتب الوطنية , ط1, طرابلس ليبيا , 1999, ص 193 .
³ نبيل جعفر عبد الرضا و مرجع سابق ذكره ص 104 .

ثانيا : العوامل المحددة و المؤثرة في اسعار النفط

1/ ان معرفة اهم العوامل المؤثرة في اسعار النفط يعتبر في غاية الاهمية بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد في صادراتها على النفط بنسبة كبيرة هو الشأن بالنسبة للدول الاكثر استهلاكها و ذلك لتواجده في مناطق متعددة من العالم و سهولة نقله و احتوائه على موارد مختلفة تتلاءم مع الصناعة الحديثة و بذلك فان اسعار النفط تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي و من هنا اصبح من الضروري معرفة العوامل المؤثرة فيها من اجل تمكين الدول المنتجة او المستهلكة من اخذ احتياطاتها لكي لا تتاثر اقتصادياتها بشكل كبير.¹

كما يتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة من العناصر الاساسية المكونة للسوق البترولي كما تتاثر بمجموعة من العوامل .

2/ محددات اسعار النفط.²

من البديهيات المعروفة اقتصاديا ان سعر اي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض و طلب هذه السلعة حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة و هذا ما يسما اقتصاديا بحالة التوازن .

- العرض و الطلب و الاحتياط البترولي :

¹ مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة , العدد 18 /جوان 2018 ص 230 .
² مجلة اداء المؤسسات الجزائرية , العدد 2 / 2014 مداخلة , تغييرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر ص 187.

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و سعره اذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق و كذلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في الحصول في وقت معين او بسياسة الدولة المنتجة للنفط و مدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي . و لتصديره و تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية او للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل .

2/ التنظيمات الدولية العوامل الجيوسياسية : من اهم المنظمات الاقليمية التي لها تاثير في اسعار النفط :

- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) : تستمد منظمة اوبيك اسمها من الاهداف الاربعة المكونة للكلمات التالية:

Opec ; irganiation of petroleum exporting countries

Opec; irgанизation des pays exporting de petrole

انشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على اسعار البترول و تتحرك فيها حيث كانت هي السبب الاساسي في انخفاض اسعار البترول معظم الاحيان مما ادى الى الحوض اضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الاخرى و بناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 قسم مثلي ايران العراق الكويت المملكة العربية السعودية و فنزويلا و تقرر من هذا الاجتماع التاريخي انشاء الاوبيك فالهدف الاول لهذه المنظمة كان الابقاء على اسعار النفط

الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع و حماية مصالح الدول المنتجة و ضمان حل ثابت لها و تأمين تصديرها الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة و فوائد مناسبة لرؤوس اموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة انتزاع حصة اكبر من الارباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.¹

- الوكالة الدولية للطاقة (A E ا): هي هيئة مستقلة تاسست في نوفمبر 1974 ضمت اطار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بهدف تنفيذ برنامج الطاق العالمي و تضطلع وكالة الطاقة الدولية بتنفيذ برنامج تعامل بهدف التعاون في مجال الطاقة بين ست و عشرون دولة من الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البالغ عددهم ثلاثون دولة و الاهداف السياسية لوكالة الطاقة هي :²

- تعزيز وسائل الغلب على انقطاع امداد النفط و تحسينها
- ادارة نظام معلوماتي يصل باستمرار في سوق النفط العالمي .
- تحسين وسائل توفير الطاقة و دعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير الطاقة و دعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة و زيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- المساعدة في تكملة سياسات في مجال البيئة و الطاقة³

¹ عبد القادر سيد احمد: الاوبيك ماضيها حاضرها دورها و افاق تطورها د م ج 1982 ص 75.
² احمد زكي يماني و اخرون , المشهد النفطي العربي و العالمي 200 الوطن العربي بين القرنين ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت لبنان ,ط1, 2000 ص 196.
³ ملة اداء المتوسات الجزائرية ,العدد 2 2013,مرجع سابق ذكره 188 .

3/ العوامل الجيوسياسية و الازمات النفطية :

لقد تآثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات الى غاية 2008 الى مجموعة من الصدمات النفطية حسب السنوات التالية
: 2008/ 1998/1986/1979/1973 .

- الازمة النفطية 1973: لقد اطلق على هذه الازمة اسم تصحيح الاسعار البترولية و تقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية الى مستويات قياسية في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة اسعار البترول من جانب و احد تلقف من 3 الى 12 دولار للبرميل اي رفع الاسعار بنسبة 400%.
- الازمة النفطية 1979: عادت ارتفعت الاسعار ثانيا و بشكل مفاجئ ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الايرانية من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل خلال اشهر قليلة مما ادى الى انفجار ازمة بترولية ثانية ,
- الازمة النفطية 1986 : في اسبوع الاخير من شهر الاول عام 1986 انخفضت سعر النفط بشدة و باقتراب فضل الربيع انطلقت حرب الاسعار شاملة بعد ان توقفت فترة من الزمن و انخفضت اسعار النفط الى اقل من 13 دولار في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية هزة ثانية ادت الى تدهور اسعار البترول الى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.
- الازمة النفطية 2004 : تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لاسعار النفط حيث وصلت مستويات قياسية لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط من قبل اذا

وصل المعدل السنوي سعر سلة اوبيك الى 36 دولار للبرميل و هو اعلى معدل سنوي لسلة اوبيك منذ بدء بعمل نظلم السلة في عام 1987 و قد عرفت هذ الفترة بثورة اسعار النفط .

- الازمة النفطية 2008: سجلت اسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغ سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 لكن اعصا الازمة المالية العالمية كان له اثر كاف له اثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوت الاسعار النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 200 ثم ارتفع مجددا ليصل الى 80 دولار شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على الفوائد النفطية تنشيط الاقتصاد الوطني.

- الازمة النفطية 2014: عرفت اسواق النفط العالمية تدهورا في اسعار البترول في النصف الثاني سنة 2014 بعد ان وصلت الاسعار الى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فشددت المخاوف من ازمة يرجحها الخبراء الى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية اضافة الى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط اوبيك تضاف لسلطتها على تحديد الاسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد و الى توازنا اقليمية و جيوساسية .

- الانهيار السعري 2015 : انخفض سعر البرميل في اسواق العالم بنسبة 55% في اقل من 7 اشهر و قسم الانهيار المتسارع لدول العالم خصال 2014 الى ثلاث فئات:

- دول منتجة ز مطمئنة تتعامل مع الازمة بهدوء و ثقة مثل السعودية الامارات و دول منتجة لكنها قليلة مثل ايران ترى هبوط الاسعار الى اثل من النصف مؤامرة على اقتصادياتها و الفئة الثالثة تضم الدول المستهلك التي تنعم بالفوائد بحس عوائدها مثل : الولايات المتحدة الامريكية و الصين ¹.

3/ اثار ارتفاع و انخفاض اسعار النفط على سوق النفط و الدول المصدرة :²
تذبذب اسعار النفط مرة يرتفع و مرة ينخفض بسرعة عوامل مما يتسبب في حدوث اثار ايجابية وسلبية على السوق النفطية و كذا الدول المصدرة و هذا ما سنعرفه في ما يلي :

ا/ تاثير ارتفاع اسعار النفط على الدول المصدرة للنفط: نتيجة لارتفاع اسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالاضافة الى ما حققته من مكاسب سياسية فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية فاستطاعت الدول المصدرة للنفط من تزويد نشاطها الانتاجي براس المال الازم و استقطاب الايدي العاملة الفنية و المهنية و العادية لتنفيذ برامج التنمية الخاصة في الدول التي تقتصر بمثل هذه العمالة , كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الضرائب النقدية التي ازدادات عن حاجات التنمية الداخلية وارتفع مستوى معيشة الافراد في هذه الدول و حفت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالرغم من زيادة اسعرا السلع الراسمالية من الالات و المعدات التي تستوردها من الدول

¹ امير ادريس , مرجع يبق ذكره ص 99

² طارقي بن قسيمي , الزهر فرحاني , تقلبات اسعار النفط في السوق العالمي و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر , دراسة قياسية للفترة 1990 / 2013 ورقة مقدمة في المؤتمر الاول : السيسة الاستخدامية للموارد الطاقوي جامعة ابي بكر الجزائر 2011 ص 6/7.

الصناعية نتيجة زيادة اسعار النفط و ارتفاع معدلات التضخم النقدي و من جهة اخرى فقد ادى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية الى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للاغراض الاستهلاكية او الانتاجية و خاصة صناعة الببتروكيمياوات .

ب/ تأثير انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

باعتبار النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فان انخفاض اسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد التغطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالاضافة الى 20 مليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار انخفاض سعره في الاسواق المالية كما ادى انخفاض اسعار النفط الى انخفاض الانفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط , وبالتالي الى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل بالاضافة الى تراجع الدخل المحقق من الاستثمارات الاجنبية بسبب انخفاض اسعار الفائدة المقومة بعملات الدولار , و نتيجة لانخفاض اسعار النفط تعرضت بعض البنوك بالدول المصدرة الى بعض الزمات المتعلقة بالسيولة النقدية , و ازدادت صعوبة تسديد الاقساط و الفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول امصدرة مما اضطرها على اعادة جدولة ديونها.

2/ الاثار السلبية لارتفاع و انخفاض اسعار النفط على سوق النفط :

1/ الاثار السلبية لانخفاض اسعار النفط على سوق النفط : و تتمثل هذه

الآثار في :¹

¹ فتحي سيد احمد الخولي : مرجع سابق ص 25

- ان انخفاض اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التكلفة نسبيًا لانتاج معظم بدائل الطاقة مما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات فيها .
- ان الاسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتتنوع مصادر الطاقة مما يؤدي الى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الانتاج و بالتالي زيادة الاعتماد على النفط .
- افلاس العديد من المشروعات المتهممة و التي تستثمر اموالها في مجال الطاقة غير النفطية و البديلة للنفط المستورد و الذي اصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر مما يؤدي الى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي تخصصه فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة او قلتها.
- نتيجة لم ازياء الاوبيك فان انخفاض سعره سيؤدي الى خروج الكثير من المنتجين الجديدين دون التكلفة الانتاجية المرتفعة . بل قد تلجا بعض الدول الى احلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدي الى ازيد الطلب على دول الاوبيك و خاصة ذات الاحتياطات الكبيرة .
- ان انخفاض الاسعار يشجع على زيادة الاستهلاك مما يؤدي الى امتصاص الفائض منه في الاسواق و سيؤدي الى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري و بالتالي نمو الطلب بدرجة اكبر .
- تؤدي زيادة الطلب على نفط الاوبيك بصورة تفوق قدرتها الانتاجية الى ازيد الاسعار بشكل سريع وكبير تم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من

- اعادة تطويرها مصادر الطاقة التي اهملت بسبب انخفاض الاسعار اي ان انخفاض الاسعار يدي في المدى الاطول الى زيادة الاسعار :
- ب/ الاثار السلبية لارتفاع اسعار النفط على سوق النفط :¹
- تتمثل هذه الاثار فيما يلي :
- تباطئ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج ينعكس على قيمة صادراتها الى الدول النامية و المصدرة للنفط .
- عودة الدول المستهلكة الى اتخاذ اجراءات التحفظ على الاستهلاك و بالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد .
- اعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في اعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة , او التقيب عن مصادر جديدة بالاضافة على الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة و بالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلقى الزيادة في الايرادات الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط .
- انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق .
- يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ و منافسة المصادر البديلة بالاضافة الى زياد عرض النفط في المناطق الجديدة الى خفض الاسعار اي ان ارتفاع الاسعار يؤدي في المدى الطويل الى استخدام

¹ فتحي سيد احمد خولي , مرجع سابق 57

المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول .

المبحث الثالث: دراسات سابقة و القيمة المضافة :

حظيت مسألة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية و منها الجزائر باهتمام واسع النطاق . و خاصة ما يرتبط بعلاقتها بالموارد الريفية فالبلدان المصدرة للموارد الاولية و بصفة خاصة النفط , و لقد ظهرت الافكار و النتائج التي وصلت اليها هذه الدراسات , و سنقوم بعض منها في هذا المبحث:

1/ دراسة موردي سمية : اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية وهي اطروحة دكتوراه بجامعة ابي بكر بتلمسان حيث تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها اسعار النفط في الاسواق العالمية و تحليلها و تشخيصها كذلك وقف الباحث على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري باسعار البترول ما يجعله رهينة التغيرات التي تحدث في السوق العالمية ومحاولة الكشف عن امكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين و من اهم النتائج التي توصل اليه الباحث ان الايرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل الازم لتجسيد التنمية الاقتصادية كذلك يعتمد الاقتصاد الوطني على القطاع النفط كمحرك وحيد لانتعاش الاقتصاد الوطني و بالتالي فان انحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة ازمة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و

باعتبار العوائد البترولية تتعلق بتقلبات اسعار البترول فهذه الدراسة قدمت لدراستنا مختلف المحطات التي مر بها البترول و اثرها على التنمية الاقتصادية في تلك الفترة .

2/ دراسة حمادي نعيمة (2009) بعنوان تقلبات اسعار النفط و انعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 - 2008 :

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اثر تقلبات اسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية و تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية ممتدة من 1986 الى 2008 و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة الى المنهج القياسي الذي سعى الى اعطاء تصور و قياس لعلاقة بين المتغير المستقل و المتمثل و اسعار النفط و المتغير التابع المتمثل في حجم تكوين راس المال الاجمالي ل 17 دولة عربية و قد تم تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية : وجود علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط و الموارد المائية , بالنسبة للدول العربية النفطية كما خلصت الى ان معظم الدول الخليجية و ليبيا و الجزائر هي من بين اكثر الدول الربية تائرا بتقلبات اسعار النفط , تنخفض درجة التاثر النسبة للدول الغير نفطية و المنتجة للنفط كسوريا , المن , السودان و مصر و يكون هذا التاثر محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية .

3/ دراسة قويدري قوشيج بوجمعة (2009) بعنوان " انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية و الجزائر " :

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثار تقلبات اسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر و كذلك تحليل و تقييم اثار تقلبات اسعار النفط على كل المتغيرات المتمثلة في الميزان التجاري ,الناتج المحلي الاجمالي , و الميزانية العامة للدولة من خلال اثاره الازمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الازمة البترولية الاول 1986 الى غاية سنة 2007 و لقد تم تطبيق المنهج الاستقرائي في وصف الظاهرة المدرسة كما استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي عن طريق الادوات الاحصائية و القياسية لاختبار معطيات الاحصائية الخاصة بالدراسة و ذلك بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى OLS.

و لقد توصلت هذه الدراسة الى ان التقلبات السريعة في اسعار البترول في السنوات الاخيرة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات و انما الى عوامل اخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها كما اثبتت النتائج ان التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتاثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط مما يؤدي الى زيادة الفوائض المالية التي بدورها ما تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسن الميزان التجاري و انخفاض الدين و ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

4/ دراسة علة مراد : " تقلبات اسعار النفط و اثرها في التنمية الاقتصادية " :

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تقلبات اسعار النفط و اثرها في التنمية الاقتصادية , قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000 / 2011) محاضرة حولة رؤى استراتيجية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة عاشور بالجلفة ,الجزائر , تحت اشكالية رئيسية متمثلة في : ما اثر تقلبات اسعار النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 و 2014 , تهدف الدراسة الى تحليل معمق لمدى تاثير تقلبات اسعار النفط و التنمية الاقتصادية في الجزائر , من خلال استعراض حزمة من المؤشرات الاقتصادية الكلية , و ياتي تحت مطلب هذا الهدف العام عدد من الاهداف التفصيلية و هي على النحو التالي : التعرف على العوامل المؤثرة في اسعار النفط و اهم التقلبات التي شهدتها خلال الفترة الدراسة , توضيح مدى تاثير تقلبات اسعار النفط و التنمية الاقتصادية في الجزائر و الوقوف على اثار اعتماد الاقتصاد الدولي على مورد تصديري وحيد , و كيف اصبح هذا الاقتصاد رهينا بالتقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمي .

القيمة المضافة :

اذا كان هناك توافق بين بحثنا و هذه الدراسات فيما يتعلق بتحليل اثار تقلبات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر فان مواكبة بحثنا للتطورات بالغة الاهمية لهذه الاثار منذ انهيار اسعار النفط بسنة 2014 الى يومنا هذا ما يسمح لنا بتحسين المعطيات بما يسمح الوصول الى نتائج قد تكون مختلفة عما توصلت اليه هذه الدراسة باعتبار انها تتوقف عند سنة 2014 هو ما يمكننا اقتراح الحلول الافضل بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

خلاصة الفصل :

النفط او البترول مادة اولية عرفها الانسان منذ السنين و تطور اكتشاف وجوده عبر الزمن اذ يستخدم في عدة مجالات و تميزه مجموعة من الخصائص و التي تجعل منه سلعة استراتيجية و ممول اساسي للاقتصاد النفطي يرتكز بالدرجة الاولى على النفط و هذا من خلال عرضها داخل السوق و الطلب عليها اذ ان عرض النفط كالسلعة داخل السوق يتطلب وجود عرض , فالسعر يحدد القيمة وجود السلعة الا ان هذا الاخير يتطلب بتاخر و يتحدد بمجموعة من العوامل و التي من بينها المنظمات الدولية كالاوبيك و الازمات , كما ان تذبذبات اسعار النفط من ارتفاع او انخفاض ينتج اثار سلبية تحدث ازمات و بالمقابل ايجابية زيادة العوائد , و لمعرفة المزيد من اثار تقلبات السعر يتم عرض حالة الاقتصاد الجزائري و ما طرا عليها من جراء تقلبات الاسعار وذلك من خلال الفصل

الموالي

الفصل الثاني:

اسس الاقتصاد النفطي و اثر السعر
على الاقتصاد

دراسة حالة الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على النفط , حيث يعود اكتشافها للنفط الى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر و خاصة في الخمسينات و السبعينات الى ان اصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها .

ان الجزائر تمتلك امكانيات نفطية معتبرة و خاصة من الغاز الطبيعي , غير ان اهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط الى حجم الاحتياطات التي تمتلكها و كميات الانتاج و مستوى الصادرات رغم اهمية هذا الجانب و لكن ايضا خصائصها و مزاياها حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها و يلعب الموقع الجغرافي للجزائر و امتلاكها شبكة هامة من انابيب النقل تربطها باوروبا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي و هام للدول الاوروبية , و تغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الامريكية الطاقوية , بما ان الجزائر تعتمد في تغطية حاجاتها على الربيع النفط ,فاكيد اي تذبذب في اسعار هذه الثروة سوف يؤثر على الاقتصاد الجزائري و يظهر ذلك من خلال الناتج المحلي الاجمالي و الميزانية العامة للدولة , و كذلك الميزان التجاري و الاستثمار الاجنبي المباشر على اسعار صرف الدينار .

سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة هذه المراحل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول : النفط و الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تقلبات اسعار النفط و اثرها على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الاجراءات و السياسات التي اتخذتها الجزائر لمعالجة ازمة النفط .

المبحث الاول : النفط و الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجاتها ,كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة , بحيث كانت عيون النفط تشغل منذ العهد الفينيقي الروماني .¹ حيث شهدت اول الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تم اكتشاف حق حاسي مسعود الذي باشر في الانتاج عام 1957 , و الجدير بالذكر ان الجزائر انذاك تحت نفوذ الفرنسي الذي كان يتحكم في كافة الهيئات الاقتصادية للجزائر الى ان انالت الجزائر استقلالها و استرجاع ثروتها عن طريق تامينها عام 1979 , و هو يعتبر اول تامين في الوطن العربي .

المطلب الاول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر :

اولا : المحروقات الجزائرية (فترة الاستعمار):

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية , فبادرت فرنسا للقيام بعمليات الاستكشاف و التنقيب في الجزائر سنة 1952 و ابتداءا من هذه السنة قامت لوضع اول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول - الجزائر و الشركة الوطنية للبحث و استغلال الثروة البترولية في الجزائر و المعروفة ب سنتريبال.

و في نفس السنة كانت هناك اكتشافات من قبل وكالة فرنسية مختصة في البحث عن البترول prb و لكن اكتشاف غير ناجح في منطقة ميزاب عام 1954 في منطقة عين صالح و في عام 1956 بدأت الامال تتحقق ففي جانفي تم العثور على اول حقل بترولي وهو حقل حاسي مسعود و بالتالي فان 1956 يعتبر نقطة بداية للصناعة النفطية في الجزائر .²

¹ RABAH mahoumai ;le petroleolgerien. ENAPalger 1974p 112

² عبد العزيز وطيان , الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره , 1985/ 1830 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الجزائر 1992 ص 52.

ثانيا: المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال :

بعد حصول الجزائر على الاستقلال حاولت الجزائر اعادة النظر في هذه الاتفاقية و ابتعاد سيادتها على ثرواتها الطبيعية من خلال اتباع استراتيجية تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية و كان ذلك بانشاء شركة سوناطراك بعد سوء التفاهم الذي حصل بينها و بين الشركات الاجنبية العاملة في الجزائر و الذي قررت هذه الاخيرة عام 1963 , بانشاء خط انابيب جديدة بنقل البترول من حقول الصحراء الى اريز غربي مدينة وهران , فبادرت الجزائر باتخاذ قرار جذري للقيام بهذا المشروع و ان تتولى بنفسها ادارته و تشغيله و من اجل القيام بهذا المشروع و ان تتولى بنفسها ادارته و تشغيله و من اجل تنفيذها هذا القرار قررت الحكومة 31/12/ 1963 انشاء الشركة الوطنية للنقل و التسويق المحروقات " سوناطراك " تكون بمثابة جهاز فعال في الاقتصاد الوطني ,¹

و كذلك اجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي الذي انبثقت عنها اتفاق الجزائر حيث دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مخاوف طويلة مع الحكومة الفرنسية استغرقت 18 شهرا كانت تهدف الى خلق مشاركة فعالة للحكومة الجزائرية في جميع العمليات البترولية , بالاضافة الى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي و بالرغم من هذه المفاوضات الا انها في الاخير اثمرت بامضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى اتفاق الجزائر .²

كذلك تم تامين المحروقات عام 1971 حيث اتبعت النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال كان عامل مساعد القرارات التاميم فتاميم المحروقات في الجزائر جاء تدريجيا بدا من التوزيع و التكرير و كذلك بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية , بالاضافة الى وضع الشركة البترولية الامركية و البريطانية العاملة في الجزائر تحت اشراف الدولة.

¹ عبد الهادي حاج قويدر , الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986/2009 دراسة تحليلية , تخصص اقتصاد التنمية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية , جامعة وهران , 2011, 2012 ص 19.
² نفس المرجع ص 23.

3/ المحروقات الجزائرية بعد التاميمات

بعد تاميم قطاع المحروقات و الغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قائم على تثبيت الملكية و السيادة الوطنية على الحقول النفطية ووضع الاليات و الاجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة و قضية الاسعار لم تعد الشركات البترولية اي دخل فيها بل اصبحت من اختصاص السلطات الوطنية فاقرت مجموعة من القواعد تنظمها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 ابريل 1971 تهدف الى تنظيم نشاطا الاستغلال لقطاع المحروقات و كذا النظام الضريبي ,التي تناولت ما يلي :

تحديد المستوى الادنى للاسعار المعلنة للبترول الجزائري بمعنى ان سعر البترول يصدر من طرف الطن بقرارات كاملة السيادة , اي ان التسعير يخضع لمبدأ تقدير الظروف .

- تعديل قانون الاسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحق بقانون البترول الصحراوي عام 1958 و من ثم تحديد القيمة النهائية التي تتحدد اساسا لحساب ضريبة الواجبة التطبيق . و من جهة اخرى فقد تم حصر العقود التي يمكن ان تبرمها الشركة سوناطراك مع شركات اجنبية في نوع واحد و هي "تقود الخدمات " لكن بعد 15 سنة اثبتت التجربة عجزها على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التاميم في ظل النتائج المحققة فعلى طول الفترة المحصورة ما بين 1971 و 1985 لم تبرم الجزائر عقود مع الشركات الاجنبية سوى 25 عقد اي بمعدل عقدين في السنة الامر الذي دفع المشرع الجزائري في تقييم ذلك القانون و سن قانون جديد اكثر جاذبية و قدرة على دفع هذا القطاع .¹

- **المطلب الثاني : الامكانية النفطية الجزائرية**

¹ عبد الهادي حاج قويدر , مرجع سابق ,ص 116.

1/ تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر : شهد الاحتياطي النفطي في الجزائر منذ 2010 الى غاية

2019 حالة استقرار و هو ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال فترة (2019/2010)

الوحدة/مليار برميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الاوبيك لسنة 2020

من الجدول نلاحظ ان حجم الاحتياطي لم يتغير الفترة الممتدة من 2010 الى 2019 و هي الفترة التي تميزت بتقلبات اسعار النفط مما ادى الى جهود نسبية في حجم الاحتياطي و هذا يعود الى عاملين اولهما سياسة الدولة المتبعة و ثانيهما عجز شركة سوناطراك على التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف .

كما نلاحظ ايضا ان حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في حالة استقرار خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2019 .

2/ تطور انتاج النفط الخام في الجزائر

كلما كان هناك ارتفاع في اسعار النفط الخام كلما كان هناك زيادة في الانتاج و هذا يعود الى السياسة التي انتهجت الدولة الجزائرية فمذ بداية وضع البرامج الوطنية للنمو و التنمية اصبح قطاع المحروقات ياخذ النصب الاكبر من الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار و هو ما بينه الجدول في تطور انتاج النفط في الجزائر .

الجدول رقم (2) تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال فترة 2010 / 2019

الوحدة / الف ب / ي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
انتاج النفط الخام	1190,0	1162,0	1203,0	1203,0	1193,0	1157	1020	993,4	970	954,2

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الاوبيك لسنة 2020

من خلال الجدول نلاحظ ان انتاج النفط في الجزائر شهد حالات من التذبذب ,ففي سنة 2010 بلغ انتاج النفط الخام في الجزائر 1190 الف برميل /يوم الى ان شهد الانتاج تراجعاً نسبياً الى غاية 2015 بحيث تقلص الانتاج النفط الى 1157,0 الف برميل / يوم و في سنة 2012 الى غاية 2016 ارتفع قليلا الى ان يشهد مرة اخرى تراجع في الانتاج الى غاية 2019 .

3/ الصادرات النفطية في الجزائر

بعد استرجاع الدولة الجزائرية سيادتها على ثروة النفط ,طبقت عليها منظمة اوبيك الحوصص و التي كان من ورائها زيادة العائدات النفطية و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3): تطور الصادرات النفطية للفترة 2010 /2019

الوحدة /مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات النفط الخام	708,8	697,6	685,9	603,4	483,2	519,1	544,4	529,8	435,3	445,5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبيك لسنة 2020

من خلال الجدول نرى ان الصادرات الجزائر شهدت تراجع في صادراتها خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2019 و هذا راجع الى عدة اسباب من بينها تراجع الطلب العالمي على النفط و بالتالي انخفاض حصتها من الاوبيك و كذلك الازمة التي اصابت السوق البترولي .

المطلب الثالث: اهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كونه يحتل مكانة هامة لان المصدر الاساسي لتوفير العملة الصعبة , فهو يمثل 3/2 من الانتاج و الدخل الملي للدولة بالاضافة الى انه مصدر للارباح التي تجنيها

الحكومة من تصدير النفط. فوائده تمثل نبض مداخل الخزانة العامة للدولة فهي تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط .

1/ اهمية قطاع النفط في حجم الصادرات : حتى تتضح لنا الصورة المرتبطة باهمية قطاع المحروقات بما فيها النفط الخام و المكانة التي يحظى بها حجم الصادرات الاجمالية تم وضع الجدول التالي : الذي يوضح لنا مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

جدول رقم (4): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات (2018/2010)

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية	قيمة الصادرات في قطاع المحروقات	قيمة الصادرات من البترول الخام	قيمة الصادرات خارج المحروقات
2010	57090	56121,6	20724,8	969
2011	72888	716661,8	28744,8	1227
2012	71736	70583,7	27750,4	1153
2013	64713	63326,2	24326,5	1050
2014	59996	58361,6	18343,2	1634
2015	34566	33080,7	10037,7	1485
2016	29311	27917,5	8876,4	1395
2017	34569	3462,0	10459,9	1567
2018	41113	38952,6	12117,6	2218

				2019
--	--	--	--	------

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات بنك الجزائر (2018/2010)

من خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة المكانة الهامة التي يحتلها قطاع المحروقات بما فيها النفط في الاقتصاد الجزائري , كانت صادرات المحروقات تمثل ما لا يقل عن 57% من حجم الصادرات الجزائرية و من جهة اخرى فان التجارة الخارجية للجزائر تعتمد على قطاع المحروقات باعتبارها المورد الاساسي للعملة الصعبة , وما يمكن استنتاجه من الجدول ان الجزائر و منذ الاستقلال اعتمدت على تصدير الاحادي مما جعل الميزان التجاري عرضت لتقلبات اسعار النفط .

2/ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي : لقد عرف الناتج الداخلي الخام عدة تطورات الى يومنا هذا حيث انتقلت نسبة المحروقات من اجمالي الناتج الداخلي الخام من 34,7 % سن 2010 الى 22,4 سنة 2018 و يعود هذا الارتفاع في النسبة لقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الاكبر من الناتج الداخلي الخام و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(5): مساهمة قطاع المحروقات بما فيها النفط الخام الناتج الداخلي الخام (2010/

(2018

الوحدة : مليار دينار

السنوات	اجمالي الناتج الداخلي الخام	مساهمة قطاع المحروقات	مساهمة القطاعات الاخرى	نسب المحروقات من pib

%34,7	7130,0	4980,4	12049,5	2010
%35,9	8491,5	5242,5	14588,6	2011
%34,2	9555,7	5536,4	16209,6	2012
%29,8	1044,2	4968,0	16647,9	2013
%27,0	11328,7	4675,8	17228,6	2014
%18,8	12214,2	3134,2	16702,1	2015
%17,5	13042,0	3025,6	17406,8	2016
%19,9	1367,0	3660,0	185941,1	2017
%22,4	1422,1	4538,0	20259	2018

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2019 و بنك الجزائر .

3/ اهمية قطاع المحروقات و مساهمة في ميزانية العامة للدولة :

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية و المتمثل في

المصدر الاساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة و الجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة

خلال الفترة (2018/2011)

الجدول رقم (6) تطور الميزانية العام في الجزائر سنة (2018/2011):

الوحدة : مليار دينار

رصيد الميزانية	نفقات	الايادات				السنوات
		مجموع	ايرادات اخرى	جبائية على النفط	جبائية	
2363,8	5853,6	3489,8	433,3	1529,4	3056,5	2011
978,6	4782,6	3804,0	376,4	1519,0	376,4	2012
236,2	4131,5	3895,3	248,4	1615,9	248,4	2013
566,5	4494,3	3927,8	258,6	1577,7	258,6	2014
364,5	4917,0	4552,5	475,0	1722,9	4750,0	2015
-2285,9	4585,6	5011,6	864,8	1682,6	4164,8	2016
-1234,7	4677,2	6047,9	12990,9	2127,0	4757,0	2017
-974,9	4648,3	6751,4	1215,8	2887,4	2648,5	2018

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات سنة 2018

نلاحظ من خلال الجدول ان ايرادات الميزانية عرفت تطور ملحوظا خلال فترة 2011 الى 2017 حيث

انتقلت من 30 56,5 مليار دينار الى 4757,0 مليار دينار و هذا الى تراجع النفقات مستمر الى غاية

2014 لترتفع مرة اخرى سنة 2018 و هذا مالا حظنا ايضا في الجباية على النفط و هذا راجع الى تقلبات اسعار النفط الحاصلة في الاسواق الدولية الشيء الذي انعكس على رصيد الميزانية حيث عرفت الميزانية عجز مستمر منذ 2012 الى غاية 2015.

المبحث الثاني: تقلبات اسعار النفط و اثرها على الاقتصاد الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث الى التطورات الحاصلة في اسعار النفط و اثرها على التوازنات الداخلية المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي و كذلك نصيب الفرد من الدخل و الميزانية العامة للدولة .

و توازنات خارجية و المتمثلة في الميزان التجاري و الاستثمار الاجنبي المباشر و اسعار الصرف الدينار

المطلب الاول : اثر تقلبات اسعار النفط على التوازنات الداخلية

1/ اثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي :

الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي و الذي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة

الجدول رقم (7): تقلبات اسعار النفط و اثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة

(2018/2010):

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	45	54,82	72.20

النفط									
الناتج المحلي الاجمالي	167,6	165,447	161,10	165,15	214,12	209,75	209,06	200,24	161,20

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2018/2010)

من خلال الجدول نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يمر بمرحلتين حيث :

المرحلة الاولى (2014/2010) :نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي اخذ قيم مرتفعة وتصاعدية من 161,20 سنة 2010 الى 214,12 سن 2014 و يتزامن هذا مع ارتفاع اسعار النفط من 2010 ب 80,2 الى 100,2 سنة 2014.

المرحلة الثانية (2018/2014) : نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي انخفاض مستمر انطلاقا من 214,12 دولار للبرميل سنة 2014 الى 167 مليون دولار سنة 2018 و هذا بسبب الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام .

2/ اثر تقلبات اسعار النفط على نصيب الدخل الفردي :

و يقصد بنصيب دخل الفرد على انه الناتج الذي يحصل عليه الفرد و اسرته من عمله الذي يعمل فيه كما يمكن قسمة الناتج الاجمالي على عدد السكان فقد عرفت الجزائر عدة تطورات في الدخل الفردي خلال فترة الدراسة و الجدول رق 8 يبين لنا تقلبات اسعار النفط و اثرها على نصيب الدخل الفردي خلال

الفترة الدراسة و الممتدة من 2010 الى 2018

الوحدة : 100 دولار

السنوا ت	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
الدخل الفردى	144633	5432	55651	54664	41602	41602	39168	4111	4153
	9	4	3	7	2	2	8	3	7

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ان كان نصيب الفرد من الدخل سنة 2010 446339 دولار بعد ذلك ارتفع الى 54664,3 دولار سنة 2014 كما نلاحظ انخفاض الدخل الفردى 416022 دولار سنة 2015 الى 41537 دولار سنة 2018 وتزامنا مع هذا الانخفاض مع انخفاض اسعار النفط , و من خلال ما سبق يمكننا القول ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الدخل الفردى خلال هذه الفترة بحث كلما لاحظنا ارتفاع في الاسعار النفط نلاحظ ارتفاع الدخل الفردى و العكس صحيح .

3/ اثر تقلبات اسعار النفط على الميزانية العامة للدولة :

ان الموازنة العامة للدولة تعتمد على الايرادات النفطية كمصدر تمويل مهم و الذي يرتبط ارتباطا وثيقا باسعار النفط و بالتالي النفقات العامة للدولة تبقى حسية لما تفرزه هذه التقلبات و التي ترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها , و لتوضيح هذا الاثر سوف نقوم بتحليل الميزانية العامة للدولة و دراسة اكثر تقلبات اسعار النفط على الايرادات العامة و النفقات العامة:

جدول رقم 8 تقلبات اسعار النفط و اثرها على الايرادات العامة خلال فترة 2010 / 2018

الوحدة مليار دينار

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
الايرادات العامة	4392	5790	5790	5957	5738	5103	5110	6047	6751

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر

من الجدول نلاحظ ان الايرادات العامة تمر بثلاث مراحل :

مرحلة الاولى 2010 / 2014 : نلاحظ من الجدول ان الايرادات العامة شهدت ارتفاع مستمرة فبلغت 4392 مليار دينار سنة 2010 لتصل الى 5738 مليار دينار سنة 2014 و جاء هذا السبب الى ارتفاع اسعار النفط من 80 دولار للبرميل الى 100 دولار للبرميل.

المرحلة الثانية 2014 / 2016: نلاحظ من الجدول انخفاض الإيرادات العامة حيث بلغت 5738 مليار دينار جزائري سنة 2016 وهذا راجع الى انخفاض اسعار النفط خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر النفط سنة 2015 الى 51 دولار للبرميل ليصل الى 45 دولار سن 2016.

المرحلة الثانية 2017/2018: نلاحظ ارتفاع في الإيرادات العامة حيث بلغت 6047 مليار دينار جزائري سنة 2017 لتصل الى 6751 مليار دينار جزائري سنة 2018 و هذا راجع الى ارتفاع اسعار النفط في هذه الفترة .

ومن هنا نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الإيرادات العامة للدولة, كلما ارتفعت اسعار النفط زادت الإيرادات العامة للدولة و العكس صحيح.

الجدول 9: تقلبات اسعار النفط و اثرها على النفقات العامة خلال 2010/2018

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
النفقات العامة	64512	5853	7058	6092	6998	7656	7295	7389	7726

الوحدة مليار دينار

المصدر : اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر 2018/2010

من خلال الجدول نلاحظ ان اسعار النفط و النفقات العامة كلاهما عرفا تذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض خلال فترة الدراسة .فنلاحظ ان النفقات العامة شهدت زيادة مرتفعة فانتقلت من 4512 مليار دينار جزائري و جاءت هذه الزيادة تزامنا مع ارتفاع اسعار النفط خلال هذه الفترة , و كذلك نلاحظ ان الزيادة في النفقات العامة باقية مرتفعة حيث بلغت 7656,3 سنة 2015 لتقل الى 7726 مليار دينار جزائري سنة 2018 برغم من انخفاضه اسعار النفط الا ان النفقات العامة تبقى زيادة تصاعدية و جاءت هذه الزيادة بسبب السياسة التي انتهجت الدولة لاعمال برامجها التنموية على عكس السنوات الاخرى التي كانت يبيب ارتفاع اسعار النفط .

المطلب الثاني: اثر تقلبات اسعار النفط على التوازنات الخارجية

ان اسعار النفط لعبت دورا كبيرا في توفير العملة الصعبة ,و التي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي بالاضافة الى توفير احتياطات صرفها و ذلك سوف نقوم بتحليل و استعراض اثر تقلبات اسعار النفط على بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي و هي الميزان التجاري ,الاستثمارات الاجنبية المباشرة و سعر الصرف.

1/ اثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري

سوف نحاول من خلال هذا العنصر على دراسة تقلبات اثر اسعار النفط على الميزان التجاري و حتى نقوم بدراسة تحليلية من زاوية قريبة سوف نتوسع اكثر عن طريق البحث في اثار تقلبات اسعار النفط على اهم مكونات الميزان التجاري من خلال :

/ اثر تقلبات اسعار النفط على الصادرات :

الجدول رقم (11): تقلبات اسعار النفط و اثرها على اجمالي الصادرات خلال الفترة 2010 / 2018

الوحدة :مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
اجمالي الصادرات	57035	73489	64974	62886	34668	28883	3476	41113	38999

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر 2019/2010

نلاحظ من خلال الجدول ان اجمالي الصادرات شهد ارتفاع تصاعدي من 57053 مليون دولار سنة 2010 الى 62886 مليون دولار سنة 2014 و تزامنا مع هذا الارتفاع في اسعار النفط من 80 سنة 2010 الى 100 سنة 2014.

اما سنة 2015 الى 2018 اجمالي الصادرات انخفاض مستمر فانقلبت 62886 مليون دولار سنة 2014 و صولا الى 38999 مليون دولار سنة 2018 بسبب انخفاض اسعار النفط التي تعكس مستوياتها .

من خلال ماسبق يتبين ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الصادرات .

ب/ اثر تقلبات اسعار النفط على الواردات :

ان اسعار النفط تلعب دورا هاما في التأثير على حجم الواردات توفيرها وسائل الدفع الخارجي

الجدول رقم (12): تقلبات اسعار النفط و اثرها على الواردات الاجمالية خلال فترة 2019/ 2010

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2019
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
الواردات	4047	47247	5036	5502	5858	5170	4898	4867	5001
الاجمالي	3	3	7	8	0	2	2	3	3
ة									

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر و تقارير المديرية العامة للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر للواردات الاجمالية بلغت 40473 مليون دولار امريكي سنة 2010 لتصل الى 58580 مليون دولار امريكي سنة 2014 و الارتفاع تزامن مع ارتفاع اسعار النفط التي بلغت 80 دولار امريكي سنة 2010 لتصل الى 100 دولار امريكي سنة 2014 الى ان تشهر انخفاض مستمر في الواردات الاجمالية حيث بلغت 51702 مليون دولار امريكي سنة 2015 لتصل الى 50013 دولار امريكي سنة 2019 و هذا بسبب انخفاض الذي شهدته اسعار النفط من 100 دولار امريكي سنة 2014 الى 6472 دولار امريكي سنة 2019.

و من خلال ما سبق يمكن القول ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الواردات الاجمالية لان جزء من الواردات الاجمالية تتوقف على حجم الصادرات , و الجزء الاخر من حجم الصادرات الجزائر تتكون من المحروقات حيث تكون هذه الاخيرة مرتبطة باسعار النفط سواء بالايجاب او بالسلب على حجم الواردات في الجزائر .

2/ اثر تقلبات اسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر :

يوضح الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبية المباشرة و اسعار النفط خلال فترة 2018/2010

الجدول (13): تقلبات اسعار النفط و اثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة

:2018/2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72

627	124	1546	-584	1507	1684	3052	2580	2300	الاستثمار الجنبي المباشر
-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	--------------------------------

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ان اسعار النفط سنة 2010 كانت بحدود 80 دولار للبرميل في المقابل كانت قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2300 مليون دولار . و هي قيمة متحفظة و كانت ذلك بسبب الازمة المالية ليعود الارتفاع مرة اخرى في 2011 / 2012 حيث بلغ تدفق الاستثمار خلال هاذين السنتين على التوالي: 3052/2580 مليون دولار و جاء هذا الارتفاع تزامنا مع ارتفاع اسعار النفط و التي بلغت 112 دولار للبرميل سنة 2011 و 111 دولار للبرميل سنة 2012 . و باقي الارتفاع مستمرا تصاعديا الى سنة 2014 لينخفض سنة 2015 الى 584 مليون دولار و ذلك نتيجة الاحتفاظ في اسعار النفط كما شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ارتفاعا طفيفا في ظل استمرار انخفاض اسعار النفط و التي وصلت الى ادنى مستوياتها 72 دولار للبرميل سنة 2018.

3/ اثر تقلبات اسعار النفط على اسعار سعر صرف الدينار :

شهدت اسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات حادة في الاسواق الدولية و خاصة في الالونة الاخيرة و في سياق هذه التقلبات في اسواق الصرف العالمية و انخفاض اسعار النفط واصل بنك الجزائر بصفته المشتري و البائع للعملات الاجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية بهدف الحفاظ على سعر الصرف للدينار و هذا الاساس سوف نقوم بدراسة و تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على اسعار صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي و الاورو.

1/ اثر تقلبات اسعار صرف الدينار مقابل الدولار

الجدول(14): تقلبات اسعار النفط و اثرها على متوسط صرف الدينار مقابل الدولار 2018/ 2010

الوحدة : اسعار النفط (دولار للبرميل)

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
نسبة الصرف المتوسطي مقابل الدولار	74,32	72,85		79,38	80,56	100,46	109	110	115

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول ان سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي عرف تذبذبات خلال فترة

الدراسة و هذا جاء مع التزامن مع تقلبات اسعار النفط .

في سنة 2010 عرفت نسبة الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار 74 دينار للدولار الواحد الى ان

يشهد ارتفاع تصاعدي بلغ سنة 2014 80 دينار للدولار الواحد و راجع هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار

النفط خلال الفترة نفسها .

- و نلاحظ ايضا ان نسبة سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الامريكي عرفت ارتفاع و انخفاض خلال سنة 2015 ليبلغ نسبة الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار 100 دينار للدولار الواحد و ذلك كان متزامنا مع ارتفاع و انخفاض اسعار النفط

ب/ اثر تقلبات اسعار النفط على سعر صرف الدينار مقابل الاورو

الجدول(15): يبين تقلبات اسعار النفط و اثرها على متوسط سعر صرف الدينار مقابل الاورو

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	2010	2011	2013	2012	2014	2015	2016	2017	2018
اسعار النفط	80	112	111	109	100	53	45	54	72
نسبة الصرف المتوسط د/ي	103	102	102	105	106	111	121	125	135

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ : تذبذبات نسبة الصرف الدينار مقابل اليورو حيث شهدت نسبة الصرف المتوسط للدينار مقابل الاورو سنة 2010 103 دينار لليورو الواحد ليستقر الدينار الجزائري في 2011 و 2012 بقيمة 102 دينار لليورو الواحد و هذا الارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث وصلت 111 دولار للبرميل .

كما نلاحظ في سنة 2013 / 2014 ارتفاع مستمر فتقلت نسبة الدينار الجزائري مقبل اليورو الواحد سنة 2014 الى 106 دينار كما شهدت نسبة الصرف المتوسط للدينار للارو انخفاض مستمر الى سنة 2016 و هذا جاء بسبب انخفاض اسعار النفط 100 سنة 2014 الى سنة 2016 .

كما عرف ارتفاع طفيف لسنتي 2017 و 2018 حيث انتقلت نسبة الصرف المتوسط للدينار للارو الواحد 125 دينار للدولار 1

المبحث الثالث : الإجراءات و السياسات التي اتخذتها الجزائر لمعالجة أزمة النفط

تواجه الدول النفطية و من بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادها على استغلال مواردها الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصاديات في ظل ما تتميز به اسعار النفط من تقلبات حادة و تتطلب مواجهة هذه التحديات و هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث :

المطلب الاول : تنويع الصادرات خارج المحروقات

ان تنويع الصادرات خارج المحروقات نبض من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية , و لهذا عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي تساهم في النهوض بهذا القطاع و تحسين اداء الاقتصاد الوطني في اطار الا هو القطاع الغير نفطي .

اولا : استراتيجية تحرير التجارة الخارجية 35 دينار للدولار , و هذا بسبب ارتفاع اسعار النفط.

:

عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في اطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة

1989 حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت :

- تحقيق عجز الميزانية : في البداية يمكن ان يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الانفاق العام بما في ذلك الاعانات .
- تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة
- اعادة النظر في سياسة الدعم و تحديد الاسعار
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية

2/ سياسة سعر الصرف:

شهد نظام الصرف تعديلات عديدة, تزامن اغلبها مع الاصلاحات الاقتصادية او كان الهدف منها اعطاء القيمة الحقيقية و الداخلية و الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات ادى الى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة و قد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و الاقلال من الواردات عن طريق اعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار .

3/ الاجراءات الجبائية :

قامت السلطات باصلاح النظام الجبائي و ترشيد معدل الضريبة لتحقيق العبيء الضريبي خراج قطاع النفط و لتحقيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية و ذلك من خلال اعفاء كلي او جزئي على الصادرات من الضريبة على ارباح الشركات او الضريبة على القيمة المضافة او الضريبة على النشاط المهني.

4/ الاجراءات الجمركية¹

اتبعت الجزائر سياسة دعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي الى تصدير المنتجات الوطنية باسعار تنافسية من خلال الاعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في اطار حوافز الانظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون .

المطلب الثاني: سياسة ترقية الاستثمار في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها الى تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي منذ انتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها فهي ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعد ما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ اساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الاموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات او جلب رؤوس الاموال التي كانت متقدمة في بداية الامر لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور اساسية :

ا/ نحو المشاريع الخالفة للمواطن الشغل ثم نحو القطاعات الخالفة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة الصناعات المتوسطة و الصغيرة ثم نحو أنشطة الصناعية التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة اصل من كثر المناصب لثقل المشاريع و كالة تشغيل الشباب.

ب/ من ناحية اخرى و تفاديا بالتكريس حالة لا التوازن الاقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على الامركزية باقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد تركيبها.

¹ قاسمي لخضر: اثر الصادرات الغير الفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد و تنمية , جامعة الحاج لخضر , كلية العلوم الاقتصادية , باتنة, الجزائر 2013/2014 ص 64.

ج/ اخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الانشطة و هي المصدر الاساسي للعملة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة .¹

المطلب الثالث : حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

ان حتمية تنويع الاقتصاد في الجزائر ترمي الى تحقيق الاهداف التالية :²

- تطوير منتجات اخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية او انخفاضها.
- الزيادة على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية يعد دعم القطاعات غير نفطية ضرورة اقتصادية من اجل خلق اقتصاديات تنافسية و من اجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات .
- ان التحدي الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة و الخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي فالنمو يجب ان يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الاجنبي في القطاعات خارج المحروقات

1/ استراتيجية تخطي التبعية النفطية على المدى القصير و المتوسط

/ا/ اعادة النظر في تركيبة النفقات و الإيرادات العامة :

1- اعادة النظر في تركيبة النفقات العامة : يشير ترشيد الانفاق العام الى العمل على زيادة فعالية الانفاق بقدر الذي يمكن معه الزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة التزاماته

¹ منصورى زين : واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر كجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد 02 , جامعة الشلف , 2009, ص ص 129/128.

² ناجي بن حسين , حتمية انتقال من الاقتصاد الى تنويع الاقتصاد . مجلة الاقتصاد و المجتمع , العدد 5 , جامعة منتوري , قسنطينة , 2008, ص 25.

الداخلية و الخارجية و القضاء على مصدر التمييز الى ادنى حد ممكن , لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به حفظه و لكن يقصد به الحصول على اعلى انتاجية عامة ممكنة باقل قدر ممكن من الانفاق و الاسراف .

كما يمكن ترشيد النفقات الى تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة و القضاء على اوجه الاسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و اقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .¹

2- اعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة :

يمكن الرفع و التنويع من الإيرادات العامة من خلال اعادة النظر في العناصر التالية :

- يجب التفرقة بين النشاط المسموح به و غير المصرح به و النشاط الممنوع بالنسبة للاول و الذي يغطي حصة الاسد من الاقتصاد الغير رسمي فيجب وضع الاليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي لان محاربه تكلف خريفة الدولة اموال طائلة, و التجارب اظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لاستفحال هذه الظاهرة من سنة الى اخرى .

- كذلك بالنسبة للقطاع الخدمات و الذي كان حكرًا على الدولة اكثر من 10 ملايين دولار و هو مبلغ ضخم سنويا يمكن ان يعوض انهيار اسعار البترول .²

ب/ تنمية تراكم راس المال البشري ان تراكم راس المال البشري هو العنصر الالهم و التحدي الاكبر في عملية التنمية و تنويع الاقتصاديات لان التنمية لوحدها لا تكفي , ففي كثير من من دول العالم الثالث و لافي المرافق التعليمية و المكتبات و نحو ذلك , و في المقابل يوجد قدر مقبول نسبيا من تنمية راس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار الارتفاع للتنمية الذاتية

¹ بلعاطل عياش ,نوري سميحة ,اليات ترشيد النفقات من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة الجزائر المؤتمر الدولي للاستثمارات و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقتصادي 2004/2001 ص5 .

² نصر الدين عيساوي . تقلبات اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الربية , دراسة حالة الاقتصاد الجزائري, مجلة البحوث الاقتصادية و المالية , العدد 5 , جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي جوان 2016,ص 64.

و سبب ذلك انحرافات تعوق تراكم راس المال البشري اضافة الى سبب اخر متمثل بعدم تمكين
الذي تجمله في :

- تقلص الفرص في الاقتصاد و ضعف دور القطاع الخاص في التنمية و في توظيف المواطنين
بوجه عام

- تضخم القطاع العام و ترهلة و كثرة البطالة المقنصة فيه و طلب الربح و التنازل فيه , تنازع
مجموعة المصالح و الفساد و ضعف الحكومة و الرقابة و غير ذلك من علل الاقتصاد الريعي
1.

2/ استراتيجيات المدى الطويل لتخطي التبعية النفطية .

من اهم الاستراتيجيات على المدى الطويل الواجب على الحكومة انتهاجها من شبح التبعية النفطية مايلي
2

ا/ تطوير قطاع الصناعي و اعادة هيكلة البحث الانتاج المفقود: اتسمت الجزائر منذ استقلالها بالنهوض
بالقطاع الصناعي باعتباره العمود الفقري للاقتصاد احتكار القطاع العام لاکثر المؤسسات الاستثمارية
الصناعية خاصة في القطاعات الاستراتيجية .

ب/ تطوير و تحديد القطاع الزراعي لسد الفجوة الغذائية : على اعتبار الاستثمار الفلاحي استراتيجيا
امام الجزائر لخلق اقتصاد انتاجي

1/ امكانيات الاستثمار الزراعي :

تلخصها في ما يلي :¹

¹ خالد بن راشد الخاطر , تحديات انهيار اسعار النفط و التنوع الاقتصادي,دول مجلي التعاون الخليجي ,قطر, اوت 2015
² سعيد بن بريكة , نور الهدى عمارة , استثمار العوائد النفطية لتطوير القطاع الصناعي

- الاراضي الواسعة :تقدر مساحتها باكثر من 7 ملايين و لا تحتل للزراعة الا 3% من المساحة الاجمالية .

- الموارد المائية : رغم اعتماد القطاع الفلاحي على مياه الامطار الا ان هناك موارد مائية سطحية تصل الى 10 مليار متر مكعب .

- الموارد البشرية : توجد موارد بشرية هامة تراهن عليها الجزائر في الاستثمار الفلاحي اى احسن توجهها فعلاوة على اليد العاملة الزراعية .²

- ب/ احتواء الاقتصاد غير رسمي و اصلاح تشوهات الاسواق و القطاع الخاص :

1/ احتواء الاقتصاد غير رسمي : ³

تشبي الاحصائيات الى ان هناك الاقتصاد الرسمي يستحوذ على 65 % من الكتلة النقدية وضع الميكانيزمات الاقتصادية الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة و مخاطرها لاقانونية الرسمية و تشبي الاحصائيات ان هناك اكثر من 8000 مليار دينار اي حوال 80 مليا دولار لم تجبى من طرف الوزير المكلف , و هناك تبعات التصريح الكاذب و من جهة اخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق هذا الاجراء .

2/ اصلاح تشوهات الاسواق و القطاع الخاص : ان الاقتصاد الجزائري يعاني من التركيز في

الموارد الطبيعية و قلة التنوع فبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط لا يزال نشا القطاع الخاص يركز على ثلاث مجالات رئيسية المقاوله , تجارة استيراد و الترويج للمنتوج الاجنبي . ان نمو القطاع الخاص يعتمد على الدولة و على الية الانفاق الحكومي خصوصا و ما تجود بيه الحكومات , كما ان جزء كثير من انفاق القطاع العائلي اليتهاكي يمول من خلال الاجور التي تدفعها الدولة .

¹ الديوان الوطني للاحصائيات

² نصرالدين عيساوي , مرجع سبق ذكره ص 134

³ نورالدين شارف نصر الدين بوعمامة

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل الى تقلبات اسعار النفط و اثرها على الاقتصاد الجزائري مع اقتراح استراتيجيات و سياسات للحد من اثار السلبية لتقلبات اسعار النفط , هذا باعتمادنا على منهجية محددة من خلال سعينا لتحليل كيف يمكن لتقلبات اسعار النفط ان تخلف اثار على المتغيرات التي درستها بالاعتماد على مختلف الادوات الاحصائية و اهم ما توصلنا اليه من خلال هذا الفصل ما يلي :

من تحليل الجداول المتعلقة بتغيرات التوازنات الداخلية المتعلقة بالنتاج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد اوضحت علاقة قوية بين اسعار النفط اما فيما يخص الميزانية العامة للدولة فهي الاخرى تتوقف وضعيتها على مستوى اسعار النفط, اما فيما يخص الميزانية العامة للدولة فهي الاخرى تتوقف وضعيتها على مستوى الاسعار النفط , و هذا ما تبين في حصيلة الإيرادات العامة للدولة اما الانفاق العام كان لعامل قدرة الدولة الاساسي في تحديد حجم الانفاق و هذا ما تبين خلال الدراسة التي اظهرت ان اسعار النفط تاجر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد لازمة لتلك النفقات.

اما متغيرات التوازنات الخارجية فقد بينت هي الاخرى ارتباطها باسعار النفط في كل المتغيرات المدروسة

خاتمة

الخاتمة :

يتأثر النفط بالعوامل السياسية بشكل اكبر و اوسع من العوامل الاقتصادية ,فكمية الانتاج النفطي وكذلك اسعاره و هي قرارات سياسية بالدرجة الاولى و ليس لها علاقة ميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

ان الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في اخراج الجزائر في كل مرة من ازمته الا ان الحديث عن مكانة النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي افادت عوائده عن كثير من الاحيان الدول التي لا تملكه على حساب ادول النفطية .

يعتبر القطاع النفطي المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية بالنظر الى الضعف المسجل في القطاعات الاخرى , فبرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من اجل التنويع الاقتصادي الا انها لم تستطع ان تتحور من هيمنة هذا القطاع .

و قد ارتبطت دراستنا بالاجابة على الاشكالية التي تدور حول مدى تاثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و خاصة التأثير على الميزان التجاري ,النتاج المحلي الاجمالي الميزانية العامة للدولة

- نتائج الدراسة :

بالاضافة الى نتائج الفرضيات فقد تم التوصل الى جملة من النتائج و هي كما يلي :

1/ اهمية القطاع النفطي في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء الصناعية او الفلاحية,فالنفط يعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني , و هذا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و الميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة , وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى .

2/ الدول النفطية هي اكثر الدول عرضة لتقلبات اسعار النفط نظرا للعوامل اهمها عوامل اقتصادية و سياسية.

3/ يبقى الاقتصاد الوطني معرض للصدمات الخارجية كونه يعتمد على النفط كمصدر وحيد , و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4/ ارتفاع اسعار تؤدي الى زيادة اعتماد الاقتصاد على هذا القطاع , و هذا ما يؤثر على التنوع في الاقتصاد الجزائري .

5/ الاقتصاد الجزائري يركز على النفط بالدرجة الاولى كلما حدثت ازمة نقطية قابلتها ازمة اقتصادية .

الاقتراحات :

- ضرورة الاعتماد على التنوع في الصادرات
- اعادة النظر في قانون المحروقات
- معالجة انهيار اسعار الصرف في ظل انخفاض عائدات النفط
- استثمار الفوائض المالية في استثمارات منتجة

افاق الدراسة :

لقد اتضح لنا من خلال هذا البحث حول تقلبات اسعار النفط و تأثيراتها على الاقتصادية النفطية دراسة حالة الجزائر انها دراسة بسيطة و جزء من موضوع واسع لا نقول اننا درسنا كل جوانبه بل هناك جوانب اخرى لم نتناولها في دراستنا و لهذا قد فتح هذا الموضوع اما من افاق متعددة يمكن من خلالها توسيع و الاهتمام اكثر بهذا الموضوع :- اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر .

- حتمية اللجوء الى موارد اقتصادية بديلة للنفط في الاقتصاد الجزائري .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

- 1/ احمد زكي يمانى و اخرون , المشهد النفطي العربي و العالمي 200 الوطن العربي بين القرنين , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت لبنان , ط1, 2000 .
 - 2/ حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوجدة العربية,بيروت , الطبعة الاولى 2006,
 - 3/ سالم عبد الحسين رسن , اقتصاديات النفط , دار الكتب الوطنية , ط1, طرابلس ليبيا , 1999.
 - 4/ سيد احمد فتحي الخولي "اقتصاد النفط" ط1 1418 هـ 1997 م.
 - 5/ نبيل جعفر عبد الرضا "اقتصاد النفط " دار احياء التراث العربي , بيروت , 2011.
 - 6/ محمد احمد الدوري " محاضرات في الاقتصاد البترولي " ديوان المطبوعات الجزائرية , 1983.
 - 7/ علي لطفي,الطاقة و التنمية في الدول العربية , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية , مصر 2008.
 - 8/ عبد العزيز وطيان , الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره , 1830 / 1985 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الجزائر 1992.
 - 9/ علي احمد هارون ,اسس الجغرافية الاقتصادية , دار الفكر العربي , مصر 2003.
 - 10/ عبد المقتدر عبد العزيز " البترول و طرق اكتشافه " دار الفكر الاردن . 2008.
- الاطروحات و المذكرات :

11/ اميرة ادريس " تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية , دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 / 2014) , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص نفود و بنوك , جامعة ابي بكر بلقايد .الجزائر 2016/2015.

12/ بوبكري رقية , عرجاوي نور اليقين , مدى تأثير تقلبات اسعار البترول الجزائري , مذكرة ماستر تخصص اقتصاد, جامعة قاصدي مرباحي , ورقلة و الجزائر 2012 / 2013.

13/ بلغة ابراهيم : , سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية , مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , علوم اقتصادية 2014.

14/ خالدية بن عوالي : " استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص لقتصاد دولي , جامعة وهران 2 , الجزائر , 2016/2015.

15/ قاسمي لخضر : اثر الصادرات الغير الفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد و تنمية , جامعة الحاج لخضر , كلية العلوم الاقتصادية , باتنة, الجزائر 2013/2014.

16/ عبد الهادي حاج قويدر , الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986 / 2009 دراسة تحليلية , تخصص اقتصاد التنمية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية , جامعة وهران , 2011, 2012.

المجلات :

17/ مجلة اداء المؤسسات الجزائرية , العدد 2 / 2014 مداخلة , تغييرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر

18/ نصر الدين عيساوي . تقلبات اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الريعية , دراسة حالة الاقتصاد الجزائري, مجلة البحوث الاقتصادية و المالية , العدد 5 , جامعة العربي بن مهدي ام البواقي جوان 2016

19/ منصورى زين : واقع و افاق سياسة الاستثمار فى الجزائر كجلاة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد 02 , جامعة الشلف , 2009

20/ ناجى بن حسين , حتمية انتقال من الاقتصاد الى تنويع الاقتصاد . مجلة الاقتصاد و المجتمع , العدد 5 , جامعة منتورى , قسنطينة , 2008.

21/ مدحت العراقى , ارتفاع اسعار النفط اسباب توقعات , دراسة اقتصادية , دار الخلدونية للنشر و التوزيع , 5 شارع مسعو محمد القببة القديمة , الجزائر , العدد الثامن من 2006

22/ محمد الرميحي , النفط و العلاقات الدولية , كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة و الفنون و الادب , الكويت , افريل , 1982

الملتقيات:

23/ امينة مخلفى , محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولى , الجزء الاول , ورقلة, الجزائر, 2013

24/ ماجد صيد رقايقية فاطمة الزهراء , " رؤية استشرافية لتحول الاقتصاديات العربية النفطية من الريعية الى التنوع الاقتصادى " , مراكلة مقدمة ضمن ملتقى الدولى الثانى , حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادى فى الدول النفطية فى ظل انهيار اسعار المحروقات , جامعة اكلي محند اولحاج , البويرة , الجزائر, 29 و 30 نوفمبر 2016

25/ كمال باطور فتحي خدرية : واقع الاقتصاد الجزائرى من قبل تقلبات اسعار البترول الفترة . 2000 /2015 مداخلة مقدمة من الملتقى الدولى الثانى حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادى فى الدول النفطية , فضل انهيار اسعار المحروقات , جامعة اكلي محند اولحاج, البويرة , الجزائر يومى 29 / 30 نوفمبر 2016

26/ طارقى بن قسمى , الزهر فرحاني , تقلبات اسعار النفط فى السوق العالمى و اثرها على النمو الاقتصادى فى الجزائر , دراسة قياسية للفترة 1990 / 2013 ورقة مقدمة فى المؤتمر الاول : السبسة الاستخدامية للموارد الطاقوى جامعة ابى بكر الجزائر 2011

27/ بلعاطل عياش, نوري سميحة ,اليات ترشيد النفقات من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة
الجزائر المؤتمر الدولي للاستثمارات و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقصادي 2004/2001.

التقارير:

28/ تقارير منظمة اوبيك لسنة 2020

29/ احصائيات بنك الجزائر 2018/2010

30/ الديوان الوطني للاحصائيات

31/ المديرية العامة للجمارك

مراجع اجنبية :

RABAH mahoumai ;le petroleolgerien. ENAPalger

مراجع من الانترنت:

Unctqil imviestint work report2010/201

<http://data.albmak/dowali.org/ng>

